المحاضرة الخامسة:

التنمية والعولمة

أصبح مصطلح العولمة يستخدم على نطاق واسع منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك لارتباطه بالمتغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها العالم، ورغم تداوله بشكل كبير، إلا أنه لا يزال محل نقاش كبير، وخاصة ما تعلق بمفهوم الظاهرة، وآلياتها ووسائلها، وذلك باختلاف الأيديولوجيات ووجهات النظر.

1-مفهوم العولمة:

إن العولمة لغة مشتقة من الفعل (عولم)، وهي بهذا الشكل تفيد فعلا قصديا وراء الظاهرة يستهدف تحقيق غايات وأهداف محددة من هذا الفعل، والتي تعني العالمية، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم في إشارة إلى أن التحول إلى العالمية لم يتم نتيجة ارتقاء ولكنه نتيجة قمع وقهر وفرض وإملاء وضغوط وتزييف وخداع وتضليل وغيره، ما يقوم به الفاعل في المفعول به[1].

كما تشير العولمة إلى جعل الشيء عالميا أو على مستوى عالمي، وقد ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فهي إذن مصطلح يعني جعل العالم عالما واحدا، موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة، وقد تسمى الكونية أو الكوكبية[2].

أما اصطلاحا فقد اختلفت وجهات النظر حول إيجاد تعريف شامل ومتفق حوله، ومن بين هذه التعريفات نذكر ذلك الذي أعطاه "رونالد روبرسون" والذي يرى العولمة اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش، ولهذا التحديد جانبان هما: التركيز على فكرة انكماش العالم، أي تقارب المسافات والثقافات، وترابط المجتمعات، والثاني الوعي بهذا الانكماش وحقيقته[3].

---

[1]صابر حارص: الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية السياسية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2008، ص20.

[2]مصطفى محمد رجب: الإعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة، ط1، مؤسسة الورق، الأردن، سنة 2007، ص15.

[3]عبد العزيز المنصوري: العولمة والخيارات العربية المستقبلية، مج دمشق، ع2، مج25 الأردنية، سنة 2009، ص562.

ويعرفها محمد عابد الجابري بأنها ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم، فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي على الصراع الأيديولوجي، فبدل الأيديولوجيا سادت في عصر العولمة، بدائل أخرى تأخذ نكهة اقتصادية وتارة نكهة ثقافية أو كليهما معا[4]، وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا[5].

وعرفها "هاني مارتن وهار الدشومان" بأنها لا تخرج عن فعل التنميط الشامل فهي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التعبير والأكل والملبس والعادات والتقاليد[6].

فالعولمة من المنظور الثقافي، تحول العالم إلى قرية كونية يفعل تيار المعلوماتية، بمعنى يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم وبما يحدث للآخرين، وبحكم التقدم التقني الكبير، يمكن لكل منهم التأثير والتأثر، فالحياة الثقافية تظهر ميلا واستعدادا واضحا للعولمة، فلو تركت الثقافة طبيعتها، وأعطيت حرية الاقتصاد نفسها، لأصبحت أسرع وأكثر عولمة من الاقتصاد والجوانب الحياتية الأخرى.

وعموما فالعولمة يمكن توضيحها باختصار شديد مثلما حددها "كمال عبد الغني المرسي" بأنها، اتجاه متنام يصبح معه العالم دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول[7]، فالعولمة بذلك تتضمن ثلاثة أبعاد. أولها الانتشار الواسع للمعلومات على نطاق واسع، وثانيها تذويب الحدود بين الدول، والثالث يتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات[8].

وعلى العموم لا يمكن وضع تعريف موحد ومتفق عليه للعولمة، فكل التعاريف تعتبر مكملة لبعضها البعض، إذا اعتبرنا العولمة ظاهرة إنسانية تمس مختلف الجوانب الحياتية للبشر، إلا أن اعتمادها على منبع واحد والمتمثل في المفكر الغربي الرأسمالي، يقلل من أهميتها لدى الشعوب

---

[4]علي غربي، العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، الباحث الاجتماعي، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، سنة 1999، ص15.

[5]سهيل حسين الفتلاوي: العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص41.

[6]هانس بيترمارتن وهار الدشومان: ترجمة عدنان عباس علي، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، سنة 1990، ص55.

[7]محمد أحمد الخضيري: العولمة الاجتياحية، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص32.

[8]علي غربي: مرجع سابق، ص ص13-14.

الأخرى الخاصة للأمم والشعوب، وتصدر ثقافات لا ضوابط لها، وليس لها قيم تركز عليها وبالتالي تجعل من المؤكد زوالها أمام رغبة الشعوب في المحافظة على ثقافتها وأصالتها ودينها.

2-أسس العولمة:

ترتبط العولمة بمجموعة من الأسس الهامة التي تشكل قواعد ضرورية بنيت عليها هذه الظاهرة غير تطورها، وهي:

أ-الأسس الاقتصادية: وتتمثل في[9]:

-**الأساس المالي:** يتمثل في حرية الاستثمارات وحرية أسعار المواد والعملات والفوائد النقدية، ثم توجيه الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

-**الأساس الإنتاجي:** ويظهر في نهج سياسة الخوصصة واعتماد أساليب السوق الحرة، مثل المنافسة وحرية الأفراد والشركات في المبادرة والاستثمار، دون قيود من طرف الدول.

-**الأساس التجاري:** حرص منظمة التجارة العالمية على رفع الحواجز الجمركية وذلك قصد تدفع السلع والخدمات عبر العالم دون قيود، والتحكم في حصص الصادرات والواردات.

ب-الأسس السياسية: وتتجلى في الميل الكبير إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتقهقر الأنظمة الشمولية والتسلطية، وفي هذا الصدد تطرح مسألة وجود ديمقراطية بصيغة موحدة، أم أنه توجد صيغ مختلفة لها بحسب الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات، ومدى اتفاق جميع المجتمعات حول معايير حقوق الإنسان أم أنه توجد ازدواجية قيمية في التعامل معها[10].

جـ-الأسس التقنية: وتتجلى في:

-**ثورة في وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية:** أين تشهد تطورا كبيرا بسبب الثورة التقنية المتواصلة، مما جعلها تسهل التنقل والتواصل وتقصر المسافات الجغرافية عبر العالم.

-**ثورة في وسائل الاتصال:** أين يعرف العالم تقدما غير مسبوق في قطاع وسائل الاتصال، كالبريد، الانترنت والأقمار الصناعية، مما جعل سكان العالم يتعايشون وكأنهم في قرية صغيرة.

-**ثورة في وسائل التواصل:** تشهد وسائل الإعلام تطورا كبيرا وتنوعا هائلا، سواء الصحافة المكتوبة أو الصحافة المرئية أو المسموعة، مما جعل سكان العالم يعيشون الوقائع في حينها ويطلعون على ثقافات وحضارات الشعوب والأمم على اختلافها.

---

[9] عبد العزيز المنصوري: مرجع سابق، ص571.

[10] علي غربي: مرجع سابق، ص27.

3-مظاهر العولمة[11]:

يمكن الإشارة إلى أهم مظاهر العولمة فيما يلي:

أ-عولمة الإنتاج: وتشير إلى كون السلعة الواحدة يتم إنتاجها ليس في مكان واحد أو دولة واحدة، وإنما تنتج أجزاء منها في دول مختلفة، كما تجمع هذه الأجزاء في دول متعددة، ولقد ترتب على هذا الحصول على ما يمكن تسميته بالسيارة العالمية والحذاء العالمي....إلخ.

ب-عولمة الاستهلاك: وتشير إلى توحد أنماط الاستهلاك، في جميع دول العالم حتى أصبح الهمبورغر والبيتزا ودجاج كنتاكي، والكوكاكولا والبيبسي وغيرها من منتجات منتشرة في جميع أنحاء العالم.

جـ-ولقد انعكست كل من عولمة الإنتاج وعولمة الاستهلاك في التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات من خلال الشركات متعددة الجنسية، فمنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج العالمي والتجارة العالمية، ويوجد الآن حوالي 39000 شركة متعددة الجنسية، منها 11% في الدول النامية، لها 270000 فرعا في دول أخرى، منها 44% في الدول النامية، وقد قدرت مبيعات فروع الشركات متعددة الجنسية بحوالي 6 تريليون دولار سنة 2000، مقارنة بإجمالي صادرات العالم التي بلغت 4.7 تريليون في نفس العام، كما أن أكبر 100 شركة متعددة الجنسية تستحوذ على 33% من الاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق التمويل والبنوك.

د-اقتران التقدم في تكنولوجيا المعلومات بالثورة في مجال الخدمات، حيث ساعد التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات على حدوث ثورة في مجال الخدمات، ولهذا أصبحت صناعات الخدمات هي المستثمر الأساسي في تكنولوجيا المعلومات، وتلعب صناعة الخدمات دورا كبيرا في زيادة درجة العولمة كما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الاقتصادات المختلفة على مستوى العالم.

وقد ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تجسيد الخدمات في صورة سلع مما زاد من قابليتها للتداول على المستوى الدولي، فبرامج الكمبيوتر تعبأ في أسطوانات مرنة، والأفلام الترفيهية والتعليمية تسجل على أشرطة فيديو، والموسيقى تسجل على أسطوانات مرنة يسهل تبادلها دوليا.

كما ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تفكيك إنتاج واستهلاك الأنشطة الخدمية كثيفة المعلومات، بحيث يمكن ممارسة بعضها أو كلها ليس فقط داخل صناعات الخدمات نفسها، ولكن أيضا داخل الصناعات التحويلية والأولية وغيرها، ومن أمثلة هذه الأنشطة الخدمية: البحث والتطوير وإدارة

---

[11] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق،ص ص241-244.

المخزون وضبط الجودة والمحاسبة والسكرتارية والتسويق والإعلان والتوزيع والخدمات القانونية، وبالطبع لم تعد هناك صناعة متقدمة تخلو من هذه الأنشطة الخدمية، فعلى سبيل المثال بين 65%-75% من العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بالولايات المتحدة تعمل في أنشطة خدمية داخل هذا القطاع.

كما أصبح من الممكن تبادل الخدمات التي كانت تتصف بالصلة الوثيقة بين المستهلك والمنتج في الأسواق الدولية، مثل التعليم والرعاية الصحية، فالتعليم عند بعد أصبح ممكنا عن طريق الاتصال عبر شبكات الاتصال الإلكترونية أو الانترنت بين الأستاذ والطالب، كما أصبح عقد مؤتمرات علمية باستخدام الأقمار الصناعية بين الباحثين المقيمين في مناطق بعيدة من الوسائل التعليمية المفيدة، وأصبح من الممكن الحصول على خدمات طبية من متخصصين في مستشفيات دولية لمرضى في مستشفيات في دول أخرى.

كما ساعدت ثورة المعلومات على إمكانية الاتصال بأسواق المال الدولية والحصول منها على معلومات وإتمام صفقات في الحال.

كما ساعدت ثورة المعلومات كذلك على تخفيض تكلفة الاتصالات طويلة المدى بنسبة كبيرة.

كما سعاد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على ظهور أنشطة خدمية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل تجميع البيانات وتشغيلها وكتابة تقارير عنها بواسطة أجهزة الكمبيوتر، وأصبح من الممكن لشركة ما في دولة ما أن ترسل البيانات الخام لشركة تحليل بيانات في دولة أخرى عبر البريد الإلكتروني لتقوم الأخيرة بتحليلها وإرسال النتائج للشركة المستفيدة، كما ظهرت تجارة البرمجيات التي يتم تبادلها من خلال الأقراص المرنة.

ولقد أصبح قطاع الخدمات في شكله الجديد هو أكثر القطاعات ديناميكية بالنسبة للنمو وليس قطاع الصناعة التحويلية، وأصبح تطور القطاعات الأخرى مرهونا بما يحدث من تطور في قطاع الخدمات الحديث، كما حدث نمو كبير في الخدمات التجارية ممثلة في النقل، السفر، الاتصالات، المعلومات والخدمات المهنية والفنية.

-والجدير بالذكر أن مظاهر العولمة هذه إنما تضمنها عدة آليات منها الاقتصادية متمثلة في: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

ومنها السياسية مثل: مجلس الأمن، حلف شمال الأطلسي وهيئة الأمم المتحدة.

وثالثها الثقافية متمثلة في: وسائل الإعلام والاتصال، وكالات الأنباء العالمية والبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية.

4-آثار العولمة على تنمية البلدان المتخلفة:

يمكن تلخيص أهم الآثار المترتبة على تنمية البلدان المتخلفة بفعل العولمة ومظاهرها في ست نقاط أساسية وهامة:

أ-إن عدم استجابة حكومات بعض الدول للتغيرات العالمية التي تحدث من حولها عن طريق تعديل سياساتها لتصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتهيئة البنية التحتية لتصبح أكثر ملاءمة لها سوف يجعلها تخسر الكثير، ففي عصر العولمة أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها على جذب رؤوس الأموال، وإذا كانت السياسات الحكومية غير ملائمة من وجهة نظر الأفراد، فإن هذا قد يحفزهم على التنقل من بلد لآخر، برؤوس أموالهم وبخبراتهم أيا كان قدرها.

ب-إن إتباع أي حكومة لسياسات من شأنها تحقيق مصلحة رعاياها والإضرار بالغير لن يسمح لها بالاستمرار طويلا، بل قد يؤدي لتوليد سياسات مضادة من قبل الدول الأخرى، تسبب آثار عكسية أقوى من الآثار الإيجابية الأولية للسياسات القومية محدودة النظر، ولذا يتعين الإقلاع في ظل العولمة عن سياسات إفقار الدول الأخرى.

جـ-توجد مشاكل عابرة الحدود والقارات، تهدد جميع الدول وتتطلب تعاون الجميع لحلها، أي أنها تحتاج إلى أنظمة فوق القومية، أكثر من حاجتها لأنظمة قومية السلوك، ومن أمثلة ذلك، مشكلة حماية البيئة من التلوث، وحماية طبقة الأوزون، واكتشاف قاع البحر، ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن العسكري وغيرها، فالعولمة أصبحت في حاجة إلى رأسمالية متحالفة بدلا من الرأسمالية الفردية، أي التحالف بين الحكومة والقطاع الخاص لإنجاح النظام القائم على المنافسة، وكذا تحالف الحكومات للقضاء على المشاكل الكونية.

د-تحمل العولمة في طياتها سرعة انتشار كبيرة للأزمات بين أرجاء العالم، فأي اهتزاز يحدث في اقتصاد دولة ذات أهمية يحدث ردود فعل سريعة في اقتصاديات الدول الأخرى، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية التي سبق وحدثت في دول جنوب شرق آسيا وانتشرت آثارها في كل المنطقة، والأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت في أولها اقتصاديات كبريات دول العالم وانتشرت آثارها في كل العالم.

هـ-من الضروري بما كان تطوير الخدمات الحديثة بحيث تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، ذلك لأن الخدمات هي أساس تطوير الصناعات الأخرى، فالخدمات أصبحت جزءا هاما من تصدير السلع المادية نفسها، فالمصدر الناجح يجب أن يهتم بتوصيل السلعة في أقرب وقت ممكن وعلى أعلى مستوى من الكفاءة في الخدمة، أي أن الخدمة الممتازة أصبحت جزءا من التصدير، ولا يكفي أن تكون السلعة ذات نوعية جيدة، وفي الصناعات الحساسة للوقت تصبح المنشآت إما سريعة أو راكدة.

و–تخلق العولمة صراعا بين الثقافات، فانفتاح الحدود وتدفق الأنماط الاستهلاكية والثقافية الجديدة يخلق صراعا بين القائم والوافد، ويدمر عادات وتقاليد ربما كانت مفيدة لأهلها.